

البحر: هيمنة «الوطني» على تمويل المشاريع .. ستبقى راسخة

رزان عدنان



• شخبة البحر

قالت نائبة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شخبة البحر، إن التمويل الخاص لعب على مر السنين دوراً رئيسياً في تنمية الكويت، وسيظل عنصراً أساسياً في تمويل المشروعات الكبرى في مجال البنية التحتية.

ووصفت خطة التنمية الحكومية، حالياً، لتحديث البنية التحتية بأنها طموحة جداً، وأن التمويل الذي سيقدّمه القطاع الخاص لن يقتصر على زيادة قدرة الدولة على تنفيذ المشروعات، بل سيوفر أيضاً الخبرة، وكفاءة رأس المال، وجني أعلى نسبة من الإيرادات.

علاوة على ذلك، قالت البحر في حوار مع «ميد» إن التمويل الخاص يلعب دوراً أيضاً في النشاط الاقتصادي العام في الكويت. إذ إن تأثير المشاريع التي تمت ترسيته أو المنفذة يتغلغل في جميع طبقات النشاط الاقتصادي، وسيحتاج الاقتصاد إلى الدعم المالي من القطاع الخاص لمواجهة صعود حجم أنشطة الأعمال.

وردت على سؤال حول توقعاتها المتعلقة بأسعار النفط في هذا العام وفي 2017، أجابت البحر قائلة: «نتفق بشكل عام مع السوق، ونتوقع أن تتحسن أسعار النفط خلال العامين الحالي والقادم، ولو أننا نستبعد عودة سعر البرميل إلى 100 دولار». وأضافت إنه إذا تحسن سعر برميل النفط ليلعب 60 دولاراً للقطرة ذاتها خلال العام المقبل، فسقط شوطاً طويلاً نحو تقليص عجز ميزانية الكويت.

مع ذلك، ترى البحر أن الحكومة ستمضي في خطتها نحو تخفيض اعتمادها على إيرادات النفط من خلال الاستعانة بمصادر جديدة تدر عليها الإيرادات. من ضمن هذه المصادر: فرض ضريبة على دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة، ولو أنها استبعدت تطبيقها قبل أن يمضي عامان على أقل تقدير. في الوقت ذاته، لفتت إلى أن الدولة ستقوم بتشديد النفقات العامة.

بيئة الأعمال

أشارت البحر إلى أن تأثير انخفاض أسعار النفط في أنشطة الأعمال كان ضئيلاً بفضل مصدات الكويت الخارجية والمالية الكبيرة.

- تأثير انخفاض النفط ضئيل بفعل المصدات المالية الضخمة
- ثمة حذر حالياً.. فالإنفاق الاستهلاكي يتراجع والتوظيف أيضاً
- لا بد من الاستمرار في زخم تنفيذ المشروعات بموازاة تنفيذ الإصلاحات
- أصبحت البنوك أكثر انفتاحاً على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هو أن تلعب دورها المناسب كوسيط مالي، حالما يجري صناع السياسة التعديلات القانونية الضرورية وإصلاح قطاع الأعمال الذي سيفتح آفاق الاقتصاد غير النفطي، مضيفة أن البنك جاهز لدعم المشاريع التجارية ذات الحيوية، والقطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وما إلى ذلك علاوة على ذلك، قالت إنه عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الأخرى كالخاصة، ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)، سيظل القطاع البنكي يلعب دوراً مهماً في دعم كل هذه المساعي، وأضافت أنه من خلال شركة الوطني للاستثمار التابعة لبنك الكويت الوطني، فإن المصرف مؤهل تماماً لتقديم الاستشارات إلى كل الأطراف المعنية، وضمان مركز سوق رائد في هذا المجال.

في ما يتعلق بدور بنك الكويت الوطني في سوق المشاريع الكويتية لاحقاً، أجابت البحر قائلة: «حتى الآن لعب «الوطني» دوراً حيوياً في كل المشاريع التي تمت ترسيته خيراً. ونحن على ثقة أن هيمنتنا في قطاع تمويل المشاريع في الكويت ستظل راسخة، بفضل الميزانية الضخمة التي يتمتع بها البنك، إلى جانب التصنيفات العالية، والعلاقات القوية التي نحظى بها محلياً ودولياً، فضلاً عن إمكانات البنك في قيادة مثل هذه الصفقات الكبيرة وترتيبها وإدارتها».

وأضافت: «ساعدنا أخيراً حضورنا الإقليمي والدولي في التميز مقارنة مع نظرائنا، لاسيما أن أفرعنا وشركائنا التابعة في أنحاء العالم تقوم مقام نقطة التواصل الأولى مع المطورين الدوليين الذين يسعون لدخول السوق الكويتية. وهذا العامل الفارق الذي أتاح لنا التفوق على نظرائنا».

ويرتفع إلى 5% من خلال الحفاظ على زخم تنفيذ المشروعات والمضي قدماً بأجندة الإصلاح الحكومي.

من جانب آخر، ترى البحر أن استراتيجية الحفاظ على الإنفاق الرأسمالي كما هو في ظل تراجع أسعار النفط ستكون مدعومة بعودة ارتفاع أسعار النفط في 2017، إلى 60 أو 65 دولاراً للبرميل.

وأضافت أن استدامة ميزانية الحكومة في ظل معايير الإصلاح التي تناقش اليوم، ستشجع القطاع الخاص على المضي قدماً بالاستثمار وستكمل خطط الإنفاق الحكومية.

المشروعات الصغيرة

قالت البحر: «خلال الأعوام القليلة الماضية، أصبحت البنوك بشكل عام أكثر انفتاحاً أمام توفير التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأعاد القطاع المصرفي تقييم موقفه نحو سوق هذا النوع من المشروعات ومن المرجح أن يكون مستعداً لدعم النمو في هذا السياق».

وأضافت: «المشرع والسلطات يدركون جيداً أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولديهم الرغبة لتطبيق التغييرات اللازمة بحيث تلعب البنوك دوراً داعماً أكثر».

بالإضافة إلى ما سبق أوضحت البحر قائلة: «شهدنا أخيراً العديد من المبادرات الحكومية لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع انخراط القطاع المصرفي في تمويل نموها. هذه الشريحة الاقتصادية لا تزال في مهدها، لكنها تتمتع بإمكانية هائلة».

من جانب آخر، أشارت البحر إلى أن أقصى ما تستطيع البنوك القيام به